التطور الكرونولوجي لنشأة الدولة

بصفة عامة هناك اتجاهان مفسران لنظرية نشأة الدولة، الاتجاه الأول وهو الاتجاه الذي يربط هذه المسألة بنشأة السلطة السياسية الحاكمة، ويؤكد أنصار هذا الاتجاه بأن القوي هو الذي يؤسس الدولة، أما الضعفاء فهم تبع له، بينما يذهب التيار الثاني إلى فلا يربط هذه النشأة بالحاكم وسلطته، وإنما يرى بأنها ليست لها علاقة بنشأة الدولة وإنما هناك صورا أخرى لنشأتها وأساسها هو التفريق بين مفهومي الدولة والسلطة، وعدم اعتبارهما مترادفين كما فعل التيار الأول المفسر لنشأة الدولة، وينطلق هذا التيار من أن نشأة السلطة أو الحكومة هو موضوع مستقل عن موضوع وجود الدولة، فالدولة تنشأ نتيجة اكتمال أركانها: الشعب الإقليم والسلطة الحاكمة، ولذلك وجب دراسة السلطة الحاكمة بعيدا عن مفهوم الدولة.[1]

إنّ الدولة كمصطلح سياسي واجتماعي لم تظهر هكذا صدفة وإنما هي نتاج تطور الحضارة والفكر الإنساني منذ العصور البدائية والى غاية عصر ما بعد الحداثة وانتشار فكرة الكونية والعالمية.

في حقيقة الحال تعتبر الأسرة اللبنة الأساسية لنشوء الدولة حيث تطورت الأسرة من المفهوم الضيق للقرية والقبيلة إلى المفهوم الواسع وهو المدينة أين تم الاحتياج إلى تنظيم جديد ينظم ويقنن العلاقات بين أفراد المجتمع.

فالدولة كما يراها أرسطو تطورت من فكرة تطور الأسر إلى مجموعات ثم إلى قبيلة ثم مدينة ثم الوصول إلى دولة، وبالتالي فالتطور هو الذي ساهم في نشوء الدولة، وهذا هو نفس الرأي الذي تبناه أبن خلدون في مقدمته الشهيرة حين يرى بأنّ الدولة هي نتاج تجمع طبيعي للبشر وحاجاتهم إلى تنظيم يحدد العلاقات بين أفراد هذا التجمع.[2]

على العموم يتفق غالبية علماء السياسة على أنّ الدولة قد عرفت منحنى كرونولوجي تصاعدي لبناء الدولة بداية بالأسرة ثم العشيرة ثم القبيلة ثم المدينة وباتحاد مجموعة من

---

[1] . مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 131.

[2] . ابن خلدون، المقدمة، ص ص 168 . 169.

المدن نكون بصدد التأسيس للدولة، ففي بداية الأمر كانت المجتمعات البدائية[3] أو ما يسمى بالدولة القبيلة نتيجة التحام مجموعة من الأسر ولحاجتهم إلى بعضهم البعض ثم الترابط لتنشأ بعدها ما سمي بالدول والإمبراطوريات القديمة كالهند والصين وبابل ومصر الفرعونية واليونان والرومان، ورغم تفاوت سلطة كل دولة من هذه الدول بين الكبر والصغر، وبين التوسع والتقوقع إلاّ أنّها كانت مثالا عن نشوء دول ذات سلطات سياسية.[4]

أما في أوربا بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية دخلت أوربا في عصر دول القرون الوسطى ، وسميت هذه القرون بالوسطى لأنها كانت تمثل عصور الظلام في التاريخ الأوربي الذي سيطرت فيه السلطة الدينية على السلطة الزمنية، ومن خلال عقد تحالفي بين رجال الدين والإقطاع، أما مؤسسات الدولة فكانت محصورة جميعا في قبضة رجل الدين الذي كان شخصا مقدسا وفوق الكل.

في هذه المرحلة حقيقة لم تتبلور الدولة بشكلها المعاصر الذي جسدته معاهدة واستفاليا 1648، حيث ساد **نظام الإقطاع**[5] الذي تحالف مع الكنيسة، وكان الإقطاعيون

---

[3] . بالنسبة للبدائية هناك من يعتبرها ظاهرة سلبية كان يقول القائل تفكير بدائي وعقلية بدائية، وكثيرا ما يربط الباحثون هذه الظاهرة بالمجتمعات القبلية في غرب ووسط إفريقيا، لكن هناك من يعتبرها أساسا في تشكل الدولة الحديثة في إفريقيا، وأن تعدد القبائل في الدولة يعني تحقيق توازن وتوزيع متماثل بينها للمصالح والمسؤوليات. للمزيد حول هذا أنظر كل من : مونتاغيو (أشلي)، البدائية، ترجمة، محمد عصفور، الكويت: **عالم المعرفة**، طبع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مايو 1982. وكذلك كتاب: ب . س . لويد، **أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي**، ترجمة: شوقي جلال، الكويت: عالم المعرفة، طبع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ابريل 1980، ص ص من 285 إلى 300.

[4] . نظام بركات، مرجع سبق ذكره، ص 150 ، 151.

[5] . الإقطاعية بالفرنسية féodalisme وبالانجليزية من نفس الكلمة feudalism وتعرف بأنها نظام ذلك النظام السياسي . الاقتصادي الذي عاشته أوربا في القرون الوسطى، وترجع هذه الكلمة إلى الصفة التي تطلق على صاحب الأرض (الإقطاعي) ويساعدهم في ذلك مجموعة من المرتزقة والفرسان المسلحين بهدف ممارسة الإرهاب والتخويف على الفلاحين وجميع المواطنين بهدف امتصاص دمائهم عبر العمل الشاق والجمع الغير مقبول للضريبة من كل كبير وصغير، والأكثر غرابة في الأمر أن يتحالف رجال الكنيسة مع هؤلاء الإقطاعيين مقابل مكاسب مادية وروحية بهدف إبقاء الطاعة والانصياع لدى مواطني الإقطاعية، وفي الأخير ما ينتج من هذه العلاقة الاستغلالية بين الإقطاع والمواطن هو استحواذ الأول على فائض العمل وفائض الإنتاج ولا يبقى للفلاح المكد إلاّ دفع الضريبة للكنيسة وكذلك

هم المسؤولون عن تسيير الشأن العام وجمع الضرائب والتبرعات الدينية وقد كان هناك تجاوزات كبيرة في هذه المرحلة، وكان الإقطاعيون بدورهم كما هم رجال الدين في الكنيسة يوالي بعضهم بعضا من خلال مقام ومرتبة كل واحد فيهم؛ فعلى سبيل المثال في مدينة من المدن كان هناك إقطاعي كبير ويملك ممتلكات كبيرة، والى جانبه مجموعة من الإقطاعيين الصغار الذين يساعدونه في أداء مهامه، ويدينون له بالولاء والحماية في حال أي فوضى أو احتجاج، وهذا الأمر كان ينطبق على رجال الكنيسة.

أما الملوك الأوربيون في هذه المرحلة فقد كانوا مجرد ألعوبة ودمى تتحرك في يد رجال الكنيسة الذين زادت قوتهم نتيجة للمداخيل الضريبية المفروضة على السكان التي كانت تجبى لهم من طرف الإقطاعيين فازدادت قوتهم يوما بعد يوم.[6]

لفرسان الإقطاعي الذين يعيثون فسادا في الأرض، ولعل هذا ما يبرر قيام الثورات الإصلاحية في أوربا وبتلك الحدة. وللمزيد حول هذا الموضوع أنظر، الموسوعة السياسية، عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 243، 244.

[6] . نظام بركات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 152، 153.